مواضع الحذف وسبل التقدير

م. م. **عفراء محمد علي عبد الجبار** جامعة القاسم الخضراء كلية الطب البيطري
moh587211@gmail.com
أ.م.د. محمد إسماعيل عبد الله جامعة بابل كلية الفنون الجميلة قسم التصميم
Mhmqasm88@gmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين أما بعد، فإنّ الحذف يحصل في مواضع كثيرة من الجمل، فيقدّر المحذوف على وفق علل كثيرة، ربّما يكون لاجتهاد السامع ومقدرته الحظ الأوفر في إتمام مهمة التقدير، ولرصد هذه المواضع من الجمل قمنا بتحديد هذه المواضع، وسبل تقديرها بشكل حسن وصحيح، وقد قسمنا البحث على وفق تكاثر مواضعها في الجمل، فقدمنا المواضع التي في الجملة الاسمية، ثم المواضع التي في الجملة الفعلية، ثم المواضع التي في الجملة النسخية، ثم ذكرنا المواضع التي في الأساليب، وختمنا بخاتمة ذكرنا فيها أهم نتائج البحث.

كلمات مفتاحية

الحذف، الجملة العربية، الأساليب، التقدير.

summary

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the best of His creation, Muhammad and his pure family. As for what follows, deletion occurs in many places in the sentences, and the omitted is estimated according to many reasons. Perhaps the diligence and ability of the listener will have the best chance of completing the task of estimation. To monitor these places in the sentences, we have determined These places, and ways to estimate them well and correctly, we divided the research according to the frequency of their places in the sentences, so we presented the places that are in the nominal sentence, then the places that are in the verbal sentence, then the places that are in the verbal sentence, then we mentioned the places that are in the styles, and we concluded with a conclusion we mentioned. It contains the most important search results.

Keywords: the Delete, the Arabic sentence, styles, Appreciation.

التمهيد: معنى الحذف

الحذف في اللغة

من المشهور عندنا أن الحذف هو المسح للشيء الموجود وإلغاء وجود شيء كان موجودًا، أو إهمال ذكره عند الذكر، وفي العرف اللغوي الحذف القطف للشيء من الطرف، قال الخليل: "الحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة... والحَذْف: الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضَّرْب عن جانبٍ. وتقول: حَذَفني فلانٌ بجائزة أي: وَصَلَني. وحَذَفَه بالسَّيْف: على ما فَسَّرْتُه من الضَّرْب عن جانب"[1]، فالحذف عند الخليل بمعان ثلاثة: القطف من الطرف، والرمي عن جانب، والضرب عن جانب، وهي في جميعها القطع للشيء الموجود، فإن تحمل القطع باليد فهو رمي، وإن كان بالسيف أو بالآلة فهو الضرب، وقال ابن دريد: "حذفت الأرنب بالعصا أحذفها حذفا إذا رميتها بهَا. وحذفت رَأسه بِالسَّيْفِ حذفا إذا ضَربته بِهِ فَقطعت مِنْهُ قِطْعَة"[2]، ومدار الحذف عنده على ما قال الخليل، وقال الأزهري في مادة (حذف): "قَالَ ابْنُ المُظَفَّر: الحَذْف: قَطْفُ الشَّيءِ من الطَّرَفِ كَمَا يُحْذَفُ ذَنْب الدَّابَّة... والحذْفُ: الرَّمْيُ عَن جانِبٍ. تَقول: حَذَفَ يحْذِفُ حَذْفًا."[3]، أمّا الجوهري فركّز على أن معنى الحذف القطع والإسقاط؛ جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه"[4]، فمعنى الحذف هنا إسقاط الشيء وإزالته، وفي لسان العرب: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا قَطَعَه من طَرَفه والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضرْبُ"[5]، فمن مجموع ما ذكره اللغويون من معنى الحذف يتضح أنّ معناه أنّه قطع بعض الشيء، أو إسقاط جزء من كلّ.

الحذف اصطلاحًا

لقد عني النحاة والبلاغيون بدراسة الحذف، لكن بعضهم خلط بين الحذف والإضمار؛ وكان في النحويين من يسمى الحذفَ إضمارًا؛ ولذلك قال أبو حيان: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضمارًا"[6]، فالحذف هنا: "إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل"[7]، وحذف الكلام كلّه بمعنى حذف الجملة وفيه كلام، والحذف "أسلوب من أساليب التأويل النحوي"[8]، فلا يكون حذف إلّا بتقدير، ولا يكون حذف بتمام إسقاط الشيء الذي لا فائدة منه؛ لأنّ إسقاطه هنا عدم ذكره بالمرّة؛ لأنّه حشو في الكلام لا قيمة له، فلا يسمى عند ذلك حذفًا.

أمّا الحذف في النحو خاصّة فـ"يراد به في النحو: إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركانها، كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تحذف الجملة: كجملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم"[9]، فالحذف في النحو مبوّب في مسائل بعينها، ولا يسمح في النحو

بحذف الجمل بالكلية، أمّا حذف (جملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم) فلأنهما ليستا جملًا مستقلّة وإنّما هما جملتان من ضمن أسلوب الشرط أو القسم، فلا مجال لعدّهما من حذف الجمل المستقلّة، وإنما من حذف جزء الكلام الذي بمعنى الجملة. وقد يحذف فعل النداء في الجملة الندائية وحذف الفعل والفاعل بمعنى حذف الجملة، ولكن هذه الصورة تعني حذف الجزء الأول من الجملة الندائية ليس حذفها بالكامل.

والحذف عند النحويين قد يعني الإضمار وهو أجلى صور الحذف في النحو، لأنّ الإضمار إكنان الاسم أو الفعل في الجملة وعدم النطق به، والمتكلّم عالم أن المضمر موجود عامل وإن لم ينطق به، استغناءً، أو لأغراض أخر.

وقال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي: "وعبر بالإضمار دون الحذف، لأنهم فرقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر لأنه يشعر بوجود مقدّر له، والحذف أعمّ منه، وقد يستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء"[10]، فالحذف والإضمار متناوبان في الذكر بهذه الصورة وهذا المعنى، للدلالة على الحذف المتروك ذكره في الكلام أن المضمر العامل في الكلام من غير ذكره، أو المضمر بضمير مستتر أو ظاهر.

تعريف الإضمار

قال الشريف الجرجاني: "الإضمار: ترك الشيء مع بقاء أثره"[11]، وجاء في اصطلاحات الفنون: "وقد يفرّق بين الحذف والإضمار ويقال إنّ المضمر ما له أثر من الكلام نحو: "وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ" (يس: 39)، والمحذوف ما لا أثر له كقوله: "وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ" (يوسف: 82) أي أهلها كما يجيء في لفظ المقتضي. وفي المكمل الحذف ما ترك ذكره من اللفظ والنية لاستقلال الكلام بدونه، كقولك: أعطيت زيدًا فيقتصر على المفعول الأول ويحذف المفعول الثاني، والإضمار ما ترك من اللفظ، وهو مراد بالنية، والتقدير كقوله تعالى (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) أي أهلها ترك ذكر الأهل وهو مراد لأن سؤال القرية محال انتهى"[12]، وقد جمع العكبري الحذف والإضمار في كلام، قال: "الحذف: حذفه: أسقطه، وحذفه من شعره: أخذه، وحذفه بالعصا: رماه بها، وحذف فلانًا بجائزة: وصله بها، وحذف السلام: خففه ولم يطل القول به، والحذف: إسقاط الشيء لفظا ومعنى، والإضمار: إسقاط الشيء لفظًا لا معنًى، والحذف: ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك (أعطيت زيدًا)، والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية"[13].

تعريف التقدير

التقدير مصدر من قدّر يُقدِّرُ، قال الخليل: "القَدَرُ: القضاء الموفق، يقال: قَدره الله تقديرًا. وإذا وافق الشيء شيئًا قيل: جاء على قَدَرِه... والمِقدارُ: اسم القدر إذا بلغ العبد المِقدارَ مات. والأشياء مقادير أي لكل شيء مقدار وأجل"[14]، فالخليل يركز على معنى الجذر (قدَر) من غير لحاظ التضعيف فيه، فقولنا (قَدَّرَ) تختلف في المعنى عن قولنا (قَدَر)، ثم قال: "والقَدْرُ: مبلغ الشيء. وقول الله عز وجل: ﴿وَما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ (الحج: 74)... أي ما وصفوه حق صفته. وقدِرَ على الشيء قُدْرةً أي ملك فهو قادِرٌ... وقَدَرَ الله الرِّزق قدرًا يَقدِرُه أي يجعله بقَدْرٍ"[15]، وقال الجوهري: "قَدَرْتُ الشيء أقدره وأقدره قدرا، من التقدير... وقَدَرَ على عياله قَدْرًا، مثل قَتَرَ. وقُدِرَ على الإنسان رزقُهُ قدرا، مثل قتر. وقدرت الشيء تَقْديرًا"[16]، قال ابن فارس: "الْقَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهِهِ وَنِهَايَتِهِ. فَالْقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ: قَدْرُهُ كَذَا، أَيْ مَبْلَغُهُ. وَكَذَلِكَ الْقَدَرُ. وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ. وَالْقَدْرُ: قَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَشْيَاءَ عَلَى مَبَالِغِهَا وَنِهَايَاتِهَا الَّتِي أَرَادَهَا لَهَا، وَهُوَ الْقَدَرُ أَيْضًا"[17]، وقال العكبري: "وشرط الحذف والإضمار هو أن يكون ثمة مقدر"[18]، فالتقدير عند النحاة عبارة عن حذف الشيء بلفظه وإبقائه في النية، فلابدّ حين التقدير أن يصار إلى إرجاع المحذوف بعينه، ولا يكون ذلك إلا بعد فهم الكلام، فهم الجملة وفهم المعنى معًا.

مواضع الحذف وسبل التقدير

والحذف لابد له من قرينة تصاحِب الكلام تَدُلُّ على هذا المحذوف، وتكون هذه القرينة إمّا حالية أو عقلية أو لفظية، والتزم النُّحاة بمجموعة من الشروط للحذف الذي يحصل في الجملة، مثل: لابدّ من وجود دليل على المحذوف وهذا في حال كان المحذوف عمدة، فلا يحذف المبتدأ أو الفاعل من الجمل حتى يكون هناك دليل على وجوده، أمّا إن كان المحذوف فضلة فأن لا يكون في حذفه لبس أو ضرر.

المبحث الأول: مواضع الحذف في الجملة الاسمية

أوَّلًا: حذف المبتدأ وتقديره

قال ابن السراج: "وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضًا لعلم المخاطب بما حذف، والمحذوف على ثلاث جهات: الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلالُ والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا"[19]، فقد قرر ابن السراج هنا أنّ حذف المبتدأ (إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع) فالحذف في المبتدأ لا يكون سلسًا مستساغًا دائمًا، وإنّما حذفه مقيّد

بقيد ذكره سابقًا في الكلام، أو منوط بفهم السامع للكلام، فقوله: (الهلالُ والله)، فيه دلالتان إن فهم من إحداهما كان حذفه مقبولًا: الأولى: بإشارة المتكلم للهلال، فيفهم السامع المعنى، والثانية أن هناك عهد سابق بينهما كالسؤال أو الحديث عن شيء فيكون القول الملقى تتمّة للكلام فيفهم السامع عندها المقصد.

ثانيًا: حذف الخبر وتقديره

يحذف الخبر في مواضع، منها عند السؤال والجواب، فقد تحذف الخبر في السؤال، فيكون إظهاره في الجواب، وقد تظهره في السؤال فيكون حذفه في الجواب، قال ابن السراج: "أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا"[20]، فالحذف هنا جائز والحوار بين اثنين، قال أحدهما مقولة سليمة استوفت أركان الكلام، لكنّ الجواب من الثاني جاء مختصرًا بكلمة واحدة هي اسم، وعليه فقد قدّرها النحويون على أنّها مبتدأ حذف خبره استرسالًا وفهمًا من الجميع على أن تقدير الكلام عندها هو: (زيد لنا) فاستوفت الجملة أركانها بهذا التقدير.

وقد يكون حذف الخبر من باب ذكره في جملة سابقة، فيكون حذفه في الجملة اللاحقة تقديرًا على ذكره المتقدّم، ومن الشواهد21:

ومَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدينة رَحلُه ... فَإنِّي وَقَيَّارٌ بَهَا لَغَريبُ

ففي الكلام تقديم وحذف، وأصل الكلام: فإنّي لغريبٌ بها، وقيارٌ كذلك. وبهذا التقدير نفهم أنّ المحذوف هو خبر المبتدأ الثاني، وجاء تقديره ليتوافق مع المعنى المراد، ورضى النحويين؛ لأنّه يجوز أن يكون (لغريبٌ) خبرًا مشتركًا بين الاسمين.

ثالثًا: حذف المضاف وتقديره

يكون موضوع حذف المضاف في الجملتين الاسمية والفعلية، قدمناه هنا من باب تقديم الأولى، والمضاف اسم لحقه اسم على الإلصاق، أو هو اسم جرَّ اسمًا بعده للتعريف، أو التخصيص، وقد يحذف، قال سيبويه: "إذا حذفت المضاف تخفيفًا، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82)، ويطؤهم الطريق، وأنَّما يريدون: أهل القرية وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلمَّا حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنّه صار في مكانه فجرى مجراه"[22]، فالحذف– وإن ذكر أنّه كثير– يجري مع هذا النوع من التركيب بكثرة وإنّما يترك هذا الحذف مع غيره؛ لأنّ المراد من بناء الجملة تفهيم السامع للخبر، فإن نقص من الجملة شيء أخلّ ذلك بالمعنى، قال ابن يعيش: "اعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أَقَل من حذفِ

المضاف، وأبعدُ قياسًا. وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريفُ، والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف، كان نَقضًا للغرض، وتراجُعًا عن المقصود"23، والحذف في هذا الباب ضعيفٌ قليلُ في الاستعمال، قال ابن يعيش: "اعلم أن حذفَ المضاف وإبقاء عَمَله ضعيفٌ في القياس، قليلُ في الاستعمال. أمّا ضُعْفه في القياس؛ فلوجهَيْن: أحدهما: أن المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت: (غلامُ زيدٍ)، فأصلُه: غلامٌ لزيدٍ. وإذا قلتَ: (ثَوْبُ خَز)، فأصله: ثوبٌ من خز، فحذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلًا عليه. فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، والمنوب عنه"[24]، فحذف المضاف مقنّن في أماكن وليس مطلقًا.

خامسًا: حذف المضاف إليه

الإضافة في العربية نوعان: إمّا محضة ينْسَبِكُ فيها المضاف بالمضاف إليه، أو غير محضة قابلة للفكّ والانفلات، فمع النوع الثاني جائز الانفلاك عن الإضافة، وحينها لا يكون الاسم الثاني مضافًا إليه وإنّما منصوبًا بالاسم الأول، أمّا مع المحضة فلا ينفكّ الاسم الثاني، وإنّما جاز حذفه في أماكن ومواضع بعينها، والمضافات على قسمين[25]: قسم يحذف فيه المضاف إليه كالظروف، وقسم يُمنع فيه من الإضافة إلى الواحد وأُضيف إلى جملة كـ(إذ) و(إذا)، قال ابن السرّاج: "فأمّا حذف المضاف إليه فيجيء على ضربين: منهما ما بني على الضمّة، وهي التي يسميها النحويون الغاياتِ فمصروفة عن وجهها [نحو] قبلُ وغيرُ وحسبُ فجميع هذه كانَ أصلها الإضافة، تقول: جئت من قبل هذا، ومن بعد هذا، وكنت أول هذا، أو فوقَ وغيرَ هذا"26، قال ابن جنّي: "وقد حذف المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: 4) أي: من قبل ذلك ومن بعده. وقولهم: ابدأ بهذا أول، أي: أول ما تفعل. وإن شئت كان تقديره: أول من غيره"[26]، فيكون التقدير على ما يفهم من الكلام.

المبحث الثاني: مواضع الحذف في الجملة الفعلية

أوّلًا: حذف فعل الجملة وتقديره

تتركّب الجملة الفعلية من فعل وفاعل على الأصل، وقد يحذف فعل الجملة لأسباب، وفي مواضع بعينها، وحذف الفعل غير مندوب عند النحويين، وقد يحدث في الكلام، قال سيبويه في بيان قول جريرٌ27:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا ... ألؤمًا لا أبا لك واغترابًا

"يقول: أَتَلوُم لُؤْمًا وأَتَغترب اغترابًا، وحَذَفَ الفعلين في هذا الباب؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ في كلام العرب"[28]، فحذف الفعل هنا مع وجود المصدر الدال عليه، قال المبرّد:" وقد يحذف الفعل في التكرير [وفى العطف] وذلك قولك: رأسك والحائط، ورأسه والسيف يا فتى فإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال"[29]، فتقدير المحذوف هنا على وفق ما يتلاءم والجملة؛ لأنها في هذا الأسلوب تركّبت من جملتين، وربّما يكون التقدير على فهم السامع فيتنوّع ويتعدّد لذلك، وفي قولنا: (رأسك والحائط)، يكون التقدير: احذر رأسك، أن يضرب الحائط، وأمثال ذلك. ويحذف الفعل اتكالًا على المعنى، ومما ذكر عن الفراء أنّه قال: "موضع الباء نصبٌ، والمعنى بدأت بسم الله الرحمن الرحيم، أو أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، فحذف الفعل لأن المعنى يدل عليه"[30]

وفي مثل قول الراعي[31]:

"إذا ما الغانِيَاتُ برزْنَ يومًا ... وزَجّجْنَ الحواجبَ والعُيُونَا"

فقد رأى النحويون أن قوله (والعُيُونَا) على حذف فعل الجملة والتقدير: (وكحّلْنَ العيونَ)[32] ، وعدّه ابن هشام من باب "عطف عَامل حذف وَبَقِي معموله على عَامل آخر مَذْكُور يجمعهما معنى وَاحِد"[33]، وعدّه ابن عقيل من باب انفراد "الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا محذوفا بقي معموله"[34].

ثانيًا: حذف فاعل الجملة وتقديره

يحذف الفاعل في حالات كثيرة منها: إذا تقدّم ذكره أو ما يدلّ عليه، أو إذا بُنِيَ فعله للمجهول، أو مع الجواب لسؤال مطروح عن الفعل، قال العكبري: "إنما حذف الفاعل لخمسة أوجه: أحدها ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض، والثاني أن يترك ذكره تعظيما له واحتقارًا، والثالث أن يكون المخاطب قد عرفه، والرابع أن يخاف عليه من ذكره والخامس ألا يكون المتكلم يعرفه"[35]، وقال ابن يعيش: "حذف الفاعل، فلأمورٍ منها: الخَوْفُ عليه، نحو قولك: (قُتل زيد)، ولم تذكر فاعله خَوْفا من أن يؤخَذ قولك شهادةَ عليه، أو لجلالته، نحو قولك: "قُطع اللص"، و(قُتل القاتل)، ولم تقل: (قَطع الأميرُ)، ولا (قَتل السلطانُ) ونحوَ ذلك، تُرك ذكره لجلالته. قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ (الذاريات: 10)، والمراد: قتل اللهُ الخراصِين. وقد لا يذكر الفاعل لدَناءته، نحوَ قولك: (عُمل الكَنِيف)، و(كُنس السُّوق). وقد يكون للجَهالة به. وقد يُتْرَك الفاعل إيجازًا واختصارًا، كأن يكون غرض المتكلم الإخبارَ عن المفعول لا غير، فتُرك الفاعل إيجازًا للاستغناء عنه"[36]، وكل هذه المواضع تكون مع حذف الفاعل والتعويض عنه بالمنصوب الذي بعده، وهو باب نائب الفاعل، ولس كلامنا عن التعويض، وإنّما كلامنا عن الحذف مع التقدير. وقال السهيلي: "وتحقيق القول إنّ الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره"[37] ، وهذا عند النحويين والسهيلي منهم تقنين الكلام بما يفهم، فهو

اكتفاء الكلام بما يظهر من ألفاظ من دون تكرار بعضها، ولهذا قال السهيلي: "فإذا تقدّم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ. ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدّم ذكره" [38]، ويحصل الحذف في باب (نعم وبئس) قال العكبري: "وقد حذف فاعل (نعم) من اللفظ تارة والمخصوص أخرى، وقد حذفا جميعًا في نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: 50) والتقدير بئس البدل إبليس وذريته، وجاز ذلك؛ لتقدّم ذكره. ومن حذف المخصوص قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ (الجمعة: 5)، فـ(الذين) صفة للقوم، والتقدير: بئس مثل القوم هذا المثل. ويجوز أن يكون (الذين) في موضع رفع أي: بئس مثل القوم، أي: مثل الذين فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه" [39].

ثالثًا: حذف المفعول به من الجملة وتقديره

قال الزمخشري: "حذف المفعول به كثير. وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظًا ويراد معنى وتقديرًا. والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيًا منسيًا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به. فمن الأول قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (الرعد: 26) ... ومن الثاني قولهم: فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع "[40]، فالحذف هنا واضح أنّه على التقدير، ويكون تقدير المفعول به في هذا الباب على المعنى ولا تحديد لمقدّر ثابت إلّا في الضمائر. ففي قوله: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ (آل عمران: 175)، قال القيسي: "خوفت الرجل إذا صيرته خائفًا، وخوفته أيضًا إذا صيرته بحال يخافه الناس. فالمعنى: يخوفوكموهم ﴿فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾. وقيل المعنى: إنما خوفتم به من عند الشيطان يخوفكم بأوليائه، وأولياؤه أبو سفيان وأصحابه. والمفعول الأول محذوف"[41]، فتقدير الكلام (يخوفكم بأوليائه)، فحذف المفعول للفعل (يخوّف) ولا دليل عليه وإنّما يكال على العقل في فهم ذلك الحذف. ومثله ما في الاشتغال من حذف، ونعني بالاشتغال في النحو: اشتغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير يعود على الاسم المتقدم، أو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل اشتغل بنصبه لضمير ذلك الاسم أو لمُلابس ضميره عن نصبه للاسم المتقدم نفسه، بحيث لو تفرغ له لنصبه، وللاشتغال صور كثيرة، منها وهو الأصل الذي يشرح به أسلوب الاشتغال أولًا، أن يأتي في الجملة فعلان عاملان، يعملان الرفع أو النصب في ما بعدهما فيحذف أحد العاملين اتكالًا على الباقي المذكور، مع اشتراط تشابهٍ بين الفعلين، وتشابه بين المعمولين، فبالحذف يغني المذكور عن المحذوف، مثل قولنا: (ضربتُ وضربونيِ قومَك)، ف،(ضربتُ) الأولى احتاجت مفعولًا به معمولًا به للفعل؛ لأنّه من الأفعال المتعدية، واحتاج الثاني لمثل ما احتاج الأول، لكن الجملة تركّبت على حذف المعمول الأول، وإبقائه مع الثاني، عندها نقدّر ما حذف في الأول على ما بقي في الثاني، فيكون التقدير: (ضربتُ قومَك، وضربونيِ قومَك).

رابعًا: حذف المفعول به الثاني من الجملة وتقديره

يجوز حذف المفعول به الثاني من الجملة إذا فهم الكلام، واتضح المعنى، جاء في الخزانة: "يجوز حذف الْمَفْعُول الثَّانِي اقتصارًا لفهم الْمَعْنى"[42]، ويحصل الحذف في باب الاشتغال كثيرًا، "وبه ورد الكتابُ العزيز. قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: 96)؛ أعمل الثاني، ولو أعمل الأوّل لقال: (آتوني أفرغه عليه قطرًا)، إذ التقدير: (آتوني قطرًا أفرغه عليه). ومثله قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقّة: 19)؛ أعمل الثاني، وهو(اقرؤوا)، ولو أعمل الأوّل لقال: (هاؤم اقرؤوه كتابيه). واعلم أن هذا الاستدلال بالظاهر والغالب؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون أعمل الأوّل، وحذف المفعول الثاني، لأنّ المفعولَ فضلةٌ يجوز أن لا يأتي به" [43]، فالتقدير على فهم الكلام، كيف تركّب، وكأن الجملة تركّبت من جملتين اتحدتا بالمعنى.

خامسًا: حذف المتعلق بالفعل وتقديره

يتعلق الظرف والجار والمجرور بمتعلق في الغالب هو الفعل أو شبه الفعل العامل عمله،

فيجوز حذف المتعلق إذا تدل عليه قرينة، أما إذا لم تدل عليه قرينة، فلا يجوز حذفه، فمثلًا قد يحذف الخبر ويعوّض عنه بما كان مذكورًا بعده وهو متعلّقه الذي يتعلّق به، فلو كان الخبر بتقدير مستقر أو كائن أو ما شابه جاز حذفه على التقدير، قال الأشموني: " يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما، كما تقدم، فإن كان استقرارا خاصا نحو: "زيد جالس عندك"، أو "نائم في الدار" وجب ذكره؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذٍ" [44]، فجملة مثل: (زيد في الدار) وأخرى مثل: (الكتاب عندنا)، أصلهما: (زيد مستقرٌ في الدار) و(الكتاب موجودٌ عندنا)، فتقدير الكلام هنا على التقدير العام، فإن لم يجز التقدير العام لم يجز حذف الخبر بلا قرينة دالّة عليه.

سادسًا: حذف المفعول فيه من الجملة وتقديره

تحذف الظروف في الجمل لدلالة واضحة في الكلام، أو سهولة فهم المقصد فيها، أو إمكان التقدير السليم عند سماعها من السامع، قال ابن جنّي: "وقد حذف الظرف نحو قوله:

فإن مت فانعيني بما أنا أهله ... وشقي عليّ الجيب يا ابنة معبد

أي: إن مت قبلك، هذا يريد لا محالة. ألا ترى أنه لا يجوز أن يشرط الإنسان موته؛ لأنه يعلم أنه مائت لا محالة" [45]، بمعنى أن تقدير المفعول به في الجملة واجب لأنّ الكلام يستتم به، وهو من السهولة بمكان. إذ يستطيع السامع أن يقدّر الظرف المحذوف بسهولة ويسر.

وجاء في باب (حذف الظّرْف وَإِقَامَة الْمصدر مقَامه): "وَفِي حَدِيثه: (ليصل أحدكُم نشاطه) أَي مُدَّة نشاطه، فَحذف الظّرْف وَأَقَام الْمصدر مقَامه"[46]، فجاء التقدير هنا بالظرف؛ لاحتياج الكلام له، فلا بد من فهم الكلام على مراد القائل المتكلّم.

أن يكون الظرف مضافا إلى مصدر مضاف، فتحذف الظرف؛ اتّساعا وتقيم المصدر المضاف مقامه، نحو:" جئتك مقدم الحاجّ وخفوق النّجم، وخلافة فلان وصلاة العصر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِدْبارَ النُّجُومِ﴾ (الطور: 49)، وقولهم: سير عليه ترويحتين، وانتظرته نحر جزورين، والمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاجّ، ووقت خفوق النّجم..."[47]، فحذف الظرف اتساعًا وتقديرًا على فهم السامع للكلام عند سماعه.

المبحث الثالث: مواضع الحذف في الجملة النسخية

يحذف من الجملة النسخية مفردات تكون في مواضع، هي: حذف فعل الجملة النسخية، وحذف فاعل الجملة النسخية، وحذف حرف الجملة النسخية، وحذف الخبر في الجملة النسخية، وحذف الفعل واسمه في الجملة النسخية، وحذف المفعول الثاني في الجملة النسخية، وحذف مفعولي الجملة النسخية، وهي على الترتيب:

أوّلًا: حذف فعل الجملة النسخية وتقديره

قال سيبويه في موضوع (ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ): "وذلك قولك: الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ، والمرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَرًا فخنجرٌ وإن سيفًا فسيفٌ. وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت: إن كان خِنجَرًا فخنجرٌ وإن كان شرًّا فشرٌ" [48]، فالتقدير هنا جاء على فهم الحذف ودليله الاسم المنتصب بعد (إن) الشرطية، فهو دليل قاطع على إرادة فعل ناسخ يدل على الوجود، فقُدِّرَ بـ(كان) حذفت من التركيب، مع إمكان فهمها، وتقديرها لكل سامع عربي فاهم بأساليب التعبير العربي الرصين.

ثانيًا: حذف فاعل الجملة النسخية وتقديره

يحف فاعل الجملة النسخية إذا تقدّم ذكر ودلَّ عليه دليل، مثل قولنا: محمدٌ كان مسافرًا، وعليٌّ إن فردًا ففرد، وأمثال ذلك، والتقدير في كل ذلك ضمير يعود على الاسم المتقدّم، أو يعود على الاسم المفهوم بالعقل في ذلك.

ثالثًا: حذف الفعل واسمه في الجملة النسخية وتقديره

قد يحذف الفعل وحده في الجملة النسخية أو الاسم وحده، مع بقاء الفعل المريد لذلك السم، ولكن قد ترى جملًا يظهر فيها المنصوب من الأسماء بما يستحق أن يكون خبرًا لـ(كان) أو إحدى أخواتها، قال ابن مالك:

"ويحذفونها ويبقون الخبر ... وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر"

قال المرادي: " كثر في "كلامهم حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم: المرء مجزيّ بعمله إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌ" أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير" [49]، فوجود المنصوب دلَّ على الحاجة عن البحث عن ناصب نافع في مثل هذه المواضع، فقدّروه بـ(كان) الناصبة لهذا الاسم، وشركوا معها اسمها لعدم ظهور المرفوع في الكلام.

رابعًا: حذف الخبر في الجملة النسخية وتقديره

يحذف خبر النواسخ من الأفعال (كان) وأخواتها، وحذفه ضعيف[50]، أو قبيح[51]، أو ممتنع[52]، غير مستساغ؛ لأنّه هو المطلوب لتمام الكلام، قال الفرزدق:

إني ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي ما جَنَى ... وأَبَى، فكنتُ وكان غَيْرَ غَدُورِ

"فاستغنى بخبر الثاني عن الأول، والشواهدُ على هذا النحو كثيرة؛ فدلّ على جواز الإضمار ههنا قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسره، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه" [53]، فيقدّر عندها الخبر المحذوف بما ذكر في خبر الثاني، بلا زيادة أو تغيير.

خامسًا: حذف المفعول الأول في الجملة النسخية وتقديره

يحذف المفعول الأول في الجملة النسخية اكتفاءً بالاسم المتقدّم الدال عليه، ففي قوله: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيامًا﴾ (النساء: 5)، فقيل في بيانها: "أي: جعلها الله لكم قيامًا" [54]، فحذف المفعول الأول من الجملة النسخية، وكان التقدير بما وضح من المعنى وبان من الكلام، أن المحذوف مقدّر بضمير يعود على الاسم المتقدّم وهو (أموالكم).

سادسًا: حذف المفعول الثاني في الجملة النسخية وتقديره

يحذف المفعول الثاني في الجملة النسخية، توافقًا مع جواز الحذف لأي محذوف بالجملة عند عدم اللبس أو اتكالًا على فهم الذهن للكلام، وربّما يكون بابه الاختصار، قال المرادي: "ومن حذف الثاني اختصارًا قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنّى بِمَنْزَلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعًا منّي" [55]، فقدّر المحذوف وهو المنصوب للفعل الناسخ الموجود مع فاعله ومفعوله الأول، و(ظن) مما تأخذ مفعولين، قد يحذف الثاني، ويفهم من الكلام. قال ابن عقيل: "ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أحدا قائما فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله[56]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنّى بِمَنْزَلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي فلا تظني غيره واقعا فـ(غيره) هو المفعول الأول و(واقعًا) هو المفعول الثاني" [57].

سابعًا: حذف مفعولي الجملة النسخية وتقديره

يحذف مفعولا الجملة النسخية لدلالة ما قبلهما عليهما أو اتكالًا على فهم الكلام، ففي قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (القصص: 62)، قال الزمخشري: "شُرَكَائِيَ مبنى على زعمهم، وفيه تهكم. فإن قلت: زعم يطلب مفعولين... فأين هما؟ قلت: محذوفان، تقديره: الذين كنتم تزعمونهم شركائي. ويجوز حذف المفعولين في باب ظننت" [58]، فحذف المفعولين وإن كان الكلام لا يتم معناه إلّا بهما، وتقديرهما واضح من السياق.

ويمكن حذف المفعولين إذا دلّ عليهما كلام متقدّم يفهمان حينها منه، قال ابن عقيل: "لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دلَّ دليل على ذلك. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: هل ظننتَ زيدًا قائمًا فتقول: ظننتُ. التقدير ظننت زيدًا قائمًا فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله [59]:

بأَيِّ كِتابٍ، أَم بأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ، وتَحْسَبُ؟

أي وتحسب حبهم عارًا عليَّ فحذف المفعولين وهما حبهم وعارًا عليَّ لدلالة ما قبلهما عليهما" [60]، وحصل الحذف بالنظر إلى ذكر الشاعر المفعولين مع الفعل (ترى) قبل مجيء (تحسب)، قال ابن مالك: "فلو لم تقارن

الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على: أظن، من قولك: أظن زيدا منطلقا، فإنه غير جائز"[61]، فلا حذف إلا بتقدير، ولا حذف إلا بقرينة، ولا حذف إلا بعد تمام الكلام المتقدم ووضوحه وفهمه بشكل جيد.

المبحث الرابع: مواضع الحذف في الأساليب

أوَّلًا: حذف فعل النداء وتقديره

الأصل في النداء أن تقول: أدعو فلانًا، أو أنادي فلانًا، فخفّف الناس هذا الأسلوب بحذف فعل النداء، والتعويض عنه بصوت فيه هذه الميزة وهي تنبيه المخاطب للالتفات إليك، قال ابن السراج: "ينبغي أن تعلم أنَّ حقّ كلِّ منادى النصب. من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلانًا" [62]، فتحوّل الأصل من التكلّم باللفظ الطويل بالفعل، إلى اللفظ القصير بالحرف.

ثانيًا: حذف حرف النداء وتقديره

قال السيوطي في باب (حذف النداء اختصارًا): "يحذف حرف النداء إلا مع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب ومنعه البصرية اختيارًا مع اسم الجنس والإشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادى دونه خلف وقد يفصل بأمر" [63]، قال ابن الورّاق: "وقد كثر حذف حرف النداء في القرآن كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: 29)، و﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ (آل عمران: 8)، ويجوز أن يكون الحذف كثيرًا في القرآن؛ لأن الله تعالى قريب ممن يدعوه، فلهذا حذف النداء" [64]، ويكون التقدير دائمًا بـ(يا) ليس غير[65].

ثالثًا: حذف حرف الاستفهام وتقديره

يجوز حذف حرف الاستفهام اتفاقًا عند جميع النحويين، جاء في حاشية الصبّان بجواز حذف حرف الاستفهام وكان ذلك اتفاقًا عند النحويين؛ وجاء سبب ذلك: لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار"[66]، وإن كان النحويون قد ألزموا الدليل مع الحذف، "ولا يجوز حذف حرف الاستفهام إلا أن يكون في الكلام ما يدل عليه" [67]، وفي ما ذكره ابن الخباز قال: " وحذف حرف النفي مع وجود القرينة الظاهرة، وإن كان واردًا لكنه ليس مثل حذف حرف الاستفهام، لندور الأول وكثرة الثاني، حتى قيل: تقدير همزة الاستفهام مما يجري فيه القياس" [68]، فالحذف على هذا جائز، والتقدير في المحذوف على القياس الهمزة؛ لأنّها أم الباب.

رابعًا: حذف جواب الشرط وتقديره

يتركّب الشرط من جملتين الأولى: جملة فعل الشرط، والثانية: جملة جواب الشرط، وقد تحذف جملة جواب الشرط؛ اتكالًا على فهم المعنى، أو كان في الكلام ما يدلّ على هذا المحذوف "حذف جواب الشرط كثير في

كلامهم إذا كان في الكلام ما يدلّ على حذفه، كقولهم: (أنت ظالم إن فعلت كذا) أي: إن فعلت كذا ظلمت، فحذف (ظلمت) لدلالة قوله: (أنت ظالم) عليه، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى" [69]، وجاء في اللمحة: "وإذا لم يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بد من ذكره إلا إذا دل عليه دليل فإنه– حينئذ– يسوغ حذفه" [70]، كذا إذا تقدّم القسم على الشرط، فالجواب للقسم، وحينها نعلم أنّ جواب الشرط محذوف، تقديره جواب القسم نفسه، "يتَقَدَّم على الشَّرْط قسم نَحْو وَالله إن جَاءَنِي لأكرمنه فان قَوْلك لأكرمنه جَوَاب الْقسم فَهُوَ فِي نِيَّة التَّقْدِيم إلى جَانِبه وَحذف جَوَاب الشَّرْط لدلالته عَلَيْهِ ويدلك على أَن الْمَذْكُور جَوَاب الْقسم توكيد الْفِعْل" [71]، والمستساغ في الحذف هنا أنّ حذف جواب الشرط مع وجود دليل عليه متقدّم عنه في جملة تسبقه "يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم إن فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم وهذا كثير في لسانهم" [72].

خامسًا: حذف فعل القسم وتقديره

أسلوب القسم كأسلوب الشرط يتركّب من جملتين، جملة فعل القسم وجملة جواب القسم، فإن حذفت جملة جواب القسم قدّرت بما يفهم من الكلام، قال أبو البركات الأنباري في باب (علة حذف فعل القسم): "إن قال قائل: لِمَ حذف فعل القسم؟ قيل: إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال"[73]، وقال ابن هشام في باب (حذف جملَة الْقسم): "كثير جدًّا وَهُوَ لَازم مَعَ غير الْبَاء من حُرُوف الْقسم وَحَيْثُ قيل لَأَفْعَلَنَّ أَو لقد فعل أَو لَئِن فعل وَلم يتَقَدَّم جملَة قسم فثم جملَة قسم مقدرَة نَحْو ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ (النمل: 21) الْآيَة ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (آل عمران: 152) ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ (الحشر: 12)، وَاخْتلف فِي نَحْو لزيد قَائِم وَنَحْو إِن زيدًا قَائِم أَو لقائم هَل يجب كَونه جَوَابا لقسم أَو لَا" [74]، فيلزم الحذف في ما ذكر، ويكون التقدير في ذلك: (أقسم) حتّى يعلم أنّ المحذوف هم فعل القسم.

سادسًا: حذف جواب القسم وتقديره

إذا حُذفت جملة جواب القسم قدّرت بما يفهم من الكلام، "القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكّد باللام أو إن أو منفي، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخّر منهما استغناء بجواب المتقدّم، مثال تقدّم الشرط: إن قام زيد والله أكرمه، ومثال تقدّم القسم: (والله إن قام زيد لأكرمنّه). هذا إذا لم يتقدّم عليهما ذو خبر، فإن تقدّم جعل الجواب للشرط مطلقًا وحذف جواب القسم تقدّم أو تأخّر"[75]، فتقديرها على ما تركّب منه الكلام من جملة واحدة أو أكثر، فإن تقدّم في الكلام ما يغني عنها حذفت وقدّرت على ما تقدّم من كلام.

سابعًا: حذف المفعول في أسلوب الإغراء والتحذير

يُبنى أسلوب الإغراء والتحذير على الحذف اختصارًا في الكلام وفي مدّة القول؛ حتّى تصل الجملة المتبقّية إلى سمع المغرى، أو المُحَذَّرِ بسرعة فائقة، قال ابن السراج: "المضمرُ المتروك إظهارهُ... فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم: (إياكَ) إذا حذرته، والمعنى: (باعدْ إياكَ) ولكن لا يجوز إظهاره" [76]، فالكلام في أسلوب الإغراء والتحذير يكون إلقاؤه سريعًا حتى تتمَّ الفائدة من إلقائه وهو تحذير السامع بشكل سريع حتى ينتبه، فقولك له: (إياكَ) أي احذر، وتقدير الكلام: (باعدْ إياكَ) حتّى تكون (إيّاك) مفعولًا به لفعل محذوف متروك إلقاؤه في الكلام للسرعة.

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمي، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد وآله الطاهرين، وبعد تمام البحث لا بدّ أن نسطر هنا ما توصّل إليه البحث من نتائج مفيدة في المقام، من مثل:

1: الحذف مع التقدير كلام النحويين، وهو قاعدة سار عليها الأولون والآخرون منهم، إلّا في مواضع لا يمكن تقدير المحذوف معها، لم تكن من ضمن اهتمام البحث.

2: الحذف إسقاط اللفظ من الكلام، أو إضمار اللفظ في الجملة، وإضماره، إمّا بإسقاطه وتقدير ضمير ملائم له، أو استعاضة ضمير مناسب مكان المحذوف، والمحذوف متنوع في الكلام ما بين حذف الاسم أو الفعل أو الحرف أو الأداة، أو الجملة، أو التركيب برمّته.

3: يتعدّد الحذف في مواضع كثيرة رصدناها في مواضعها فجاءت بسعة واضحة في الجملة الاسمية، فجاء فيها جواز حذف المبتدأ، وجاء تقديره في الجملة واجبًا لاكتمال المعنى، وهو في الغالب يقدّر بضمير ملائم. وجاء فيها جواز حذف الخبر كذلك، ويكون تقديره في الجملة بما يلائم المعنى، فيكون تقدير في الغالب بضمير أو اسم محدّد في الكلام، مرادًا في المعنى، مذكور في سابق الكلام، أو ملحوظ في الذهن.

4: جاء حذف المضاف وحذف المضاف إليه، في الجمل كلّها سواء كانت اسمية أو فعلية أو نسخية، ويكون تقديرهما باسم ملائم أو ضمير يكون مطابقًا للمحذوف.

5: درسنا مواضع الحذف في الجملة الفعلية، فجاء الحذف فيها في الفعل مرّة والفاعل مرّة أخرى، وفي المفعول به الأول، وفي المفعول به الثاني وفي المفعول فيه أيضًا، وفي المتعلق بالفعل كذلك، وكان تقدير الفعل المحذوف على ما يفهم من الكلام، وأجاد النحويون في تحديده وتقديره، وكذا الفاعل إذا حذف يقدّر بما يلائم الكلام، ويوضح المعنى، وإن كان أغلب التقدير ضميرًا مستترًا.

6: إذا حذف المفعول به الأول كان التقدير على المعنى ولا تحديد لمقدّر ثابت إلّا في الضمائر، وإذا حذف المفعول به الثاني قدّر على ما فهم من الكلام، ولا تقدير ثابت في المفاعيل كلّها. فإن حذف المتعلّق بالفعل قُدّر في الكلام وإلا أهمل تقديره وترك ما فيه من معنًى دقيق مفيد، اتكالًا على فعم لسامع، وإذا حذف المفعول فيه، قُدِّرَ بما يجعل معنى الجملة واضحًا.

7: يحصل الحذف في الجملة النسخية، كحذف فعل الجملة أو فاعلها، أو حذفهما معًا، أو حذف الفعل واسمه في الجملة النسخية، أو حذف الخبر منها، أو حذف المفعول الأول، أو حذف المفعول الثاني، أو حذفهما معًا، ويكون التقدير في جميعها على ما يفهم من الجملة من معنًى مراد، إلا عند حذف الفعل الناقص، فيكون تقديره بـ(كان)، وإلا عند حذف المفعولين معًا، فإن تقديرهما على ما ذكر في الجملة السابقة.

8: يحصل أن تكون مواضع الحذف في الأساليب، وأشهر الأساليب التي يحصل فيها الحذف النداء، ويحصل أن يحذف فعل النداء فيعوّض مباشرة بحرف دال على النداء، أو يحذف حرف النداء، ولا يكون تقديره إلّا بـ(يا) حصرًا عند النحويين، يحصل الحذف في الاستفهام، فيحذف حرف الاستفهام، ويقدّر عندها بـ(أ) أو (هل) على تقرير معيّن، ويكون الحذف في جواب الشرط وتقديره على ما تقدّم في جواب القسم، ويكون الحذف في جواب القسم، وتقديره على ما تقدّم في جواب الشرط، فأيّهما المتقدّم يكون له الجواب. ويحذف فعل القسم، وتقديره (أقسم). ويكون حذف المفعول في أسلوب الإغراء والتحذير على تقدير فعل مناسب في الجملة.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا وهو أهل للحمد نعم المولى ونعم النصير.

الهوامش:

(1)العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال بيروت: 3/ 201– 202.

(2) جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ 1، 1987: 1/ 508.

(3) تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري الهروي، (ت: 370هـ)، بتحقيق: محمد عوض مرعب، طباعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ 1، 2001: 4/ 270.

4– تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة: دار العلم للملايين، بيروت، ط/ 4، 1987: 4/ 1341.

5– لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة/ 3، 1414 هـ: 9 / 40.

–6 ينظر البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، بتحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ: 1/ 643.

–7 البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين لزركشي (ت: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، طباعة: دار إحياء الكتب العربية، ط/ 1، 1957: 3/ 102.

8- الحذف والتقدير في النحو العربي: د. علي محمد أبو المكارم: 201

9- معجم مصطلحات النحو: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/1، 2011: 101- 102.

10- حاشيته على تفسير البيضاوي تسمى "عناية القاضي وكفاية الراضي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069هـ)، دار صادر، بيروت: 1/ 178.

11- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ 1، 1983: 29.

12- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تح: دكتور علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، في بيروت، ط/ 1، 1996: 1/ 219.

13- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي الحنفي (ت: 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت: 384.

14- العين: 5/ 112.

15- المصدر نفسه: 5/ 113.

16- تاج اللغة وصحاح العربية: 2/ 787.

17-معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة/ 1، 1979: 5/ 62.

18- الكليات: 384.

19- الأصول في النحو: ابن السراج النحوي (ت: 316هـ)، بتحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1/ 67- 68.

20- ينظر في قائله وقصّته: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 4، 1997: 9/ 326.

21- الكتاب: عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة/ 3، 1988: 3/ 247.

22- شرح المفصل: ابن يعيش (ت: 643هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، 2001: 2/ 201.

23- المصدر نفسه: 2/ 197.

24- ينظر: الأصول في النحو: 2/ 142.

25- المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

26- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ 4: 2/ 365.

27- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، 1971: 56.

28- الكتاب: 1/ 339.

29- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد، المبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، طباعة: عالم الكتب، بيروت: 3/ 215.

30- عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، بتحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/ 1، 2004: 1/ 65.

31- شعر الراعي النميري: تح: د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط/ 1، 1980: 150.

32- ينظر: الخصائص: 2/ 434.

33- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، طباعة دار الفكر، دمشق، ط/ 6، 1985: 466.

34- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث في القاهرة، دار مصر للطباعة، ط/ 20، 1980: 3/ 242.

35- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح: الدكتور. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط/ 1، 1995: 1/ 157.

36- شرح المفصل للزمخشري: 4/ 306- 307.

37- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية، ببيروت، ط/ 1، 1992: 127.

38- المصدر نفسه: 170.

39- اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 186.

40- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود، جار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، تح: دكتور علي بو ملحم، مطبعة مكتبة الهلال، بيروت، ط/ 1، 1993: 79.

41- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: مكي بن أبي طالب القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الشارقة، ط/ 1، 2008: 2/ 1182.

42- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 4، 1997: 1/ 409.

43- شرح المفصل للزمخشري: 1/ 208- 209.

44- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية في بيروت، ط/ 1، 1998: 1/ 190.

45- الخصائص: 2/ 374.

46- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء العكبري البغدادي (ت: 616هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/ 1، 1999: 36.

47- البديع في علم العربية: مجد الدين ابن الأثير (ت: 606 هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ط/ 1، 1420 هـ: 1/ 154.

48- الكتاب: 1/ 258.

49- توضيح المقاصد والمسالك: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/ 1، 2008: 1/ 502.

50- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 419.

51- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 1/ 399.

52- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ)، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، طباعة: دار الرائد العربي، بيروت، ط/ 1، 1990: 50.

53- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط/ 1، 2003: 1/ 80.

54- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، الباقولي (ت: نحو 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب اللبنانية، بيروت، ط/ 4، 1420 هـ: 2/ 482.

55- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1/ 567.

56- ديوان عنترة بن شداد العبسي: بتحقيق: محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط/ 2، 1403 هـ: 191، وينظر: شرح المعلقات السبع: حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني (ت: 486هـ)، طباعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة/ 1، 2002: 247.

57- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 56.

58- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو، جار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي، في بيروت، ط/ 3، 1407 هـ: 3/ 425- 426.

59- ديوان الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتقديم: د. داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد 1969: 49.

60- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 55.

61-شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي الجياني (ت: 672هـ)، بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، مطبعة هجر للطباعة، ط/ 1، 1990: 2/ 73.

62- الأصول في النحو: 1/ 333.

63- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 42.

64- علل النحو: أبو الحسن، ابن الورّاق (ت: 381هـ)، تح: الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، السعودية، ط/ 1، 1999: 348.

65- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: البقاعي يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 4/ 7، الهامش: 1.

66- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ 1، 1997: 3/ 173.

67- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط/ 1، 7/ 212.

68- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي (ت: 1093 هـ)، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، طباعة دار المأمون للتراث، بيروت، ط/ 2، 1414 هـ: 1/ 30.

69- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 2/ 517.

70- اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط/ 1، 2004: 2/ 886.

71- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، بتحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، في سوريا: 453.

72- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 4/ 42.

73- أسرار العربية: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/ 1، 1999: 203.

74- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 846.

75- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1289.

76- الأصول في النحو: 2/ 249.